

كوتلاري عيراني  
داد كاي بالاي نوبتتخادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ١٥/اتحادية/تمييز/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥ برئاسة القاضي السيد مدحت العمود واعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب الشنقدي وعود صالح التميمي وميثاقيل شمشون قس كورقيس وحسين أبو كتن المأثورين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى عليه - /رئيس هيئة المراجعة / اضافة لوظيفته - وايضه الموظفة الطوقسية عير صبيح راشد .

التميز عليه - المدعي - / جلال شرو عيدي - وكنته المحامي حسين علي الجوراسي .

#### الادعاء

ادعى المدعي (التميز عليه) بواسطة وكيلته اسلم محكمة القضاء الإداري انه سبق وان اصدرت الهيئة العامة للمراجعة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٦٠٩٦) في ٢٠٠٩/٩/٨ قراراً يقضي بإلغاء اجازة سفرن الكفاري لبيع المشروبات المحلولة المرقمة (١٩٧) والمسجلة باسم موكلته وذلك لتقليده مستمسكات لم تثبت صحة صدورهما من قبل المجلس البلدي . وحيث ان موكلته قدم كافة المستمسكات الاصولية والصارفة من المجلس البلدية واستحصل موافقة المجلس البلدي الذي يقع ضمن اعماله وهو المجلس البلدي لقطاع ٩ نيسان وذلك بعد ان تم مفاصلته من قبل الهيئة العامة للمراجعة بقايتها المرقم (٢٤٢/٤) في ٢٠٠٩/٣/٦ عن مدى موافقته لمنح الاجازة لموكلته وقد اجاب المجلس المذكور بكتابه المرقم (٢٠٣٧/٤/١) في ٢٠٠٩/٤/١٤ على موافقته على منح الاجازة . الا ان المدعى عليه/اضافة لوظيفته لم يفتح المجلس المختص الذي يقع ضمن اعماله سفرن موكلته لذلك من صحة صدور بل قام بمفاصلة مجلس بلدي امر والذي بدوره اكرر صحة صدور الكتاب اعلاه او الموافقة من مجلسه . نظم المدعي لدى المدعى عليه / اضافة لوظيفته وسجل نكته بعدد وزارة (١٠٧١) في ٢٠١٢/٩/١٤ . اقدم المدعي دعواه بواسطة وكيلته اسلم محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٧ طالباً فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر من المدعى عليه/اضافة لوظيفته المرقم (١٦٠٩٦) في ٢٠٠٩/٩/٨ والقاضي بإلغاء اجازة موكلته . ونتيجة للمراجعة الحضورية العينية اصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ وبعد الاشارة في ٢٠١٢/٩/٢٤ حكماً بالاتفاق يقضي بإلغاء الفقرة (١) من الامر الإداري المرقم (١٦٠٩٦) في ٢٠٠٩/٩/٨ والمتضمن إلغاء الاجازة المستوحدة للمدعي . ولعدم قناعة التميز بالحكم طعن به

كولاً منى عراق  
داد كاي بالاي نوبتهادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥/الجمعية/تمييز/٢٠١٣

تمييزاً بواسطة وإوائته أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتها التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١٢/١٠ طلبية نقلته للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المادة القانونية قرر قبوله شكلاً ، وبأن النظر في الحكم التمييزي وجد أنه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي أسندت فيها . حيث أن تمييز عليه (المدعي) سبق وإن استحصل على الأجازة العرفية (١٦٧) لسنة ٢٠٠٩ من هيئة السجادة ومن ثم قامت الهيئة بإلغاء هذه الأجازة بموجب الأمر الترميم (١٦٠٩٦) في ٢٠٠٩/٩/٨ بحجة تقديم المدعي مستندات لم تثبت صحة صدورها من المجلس البلدي ، وحيث ثبت للمحكمة أن هيئة السجادة استفسرت عن صحة صدور الموافقة من المجلس البلدي لقاطع الرصافة باتباعها الترميم (٢١٣١) في ٢٠٠٩/١/١٣ ولم تستفسر عن صحة صدور الموافقة من القاطع المختص وهو (المجلس البلدي لقاطع ٩ نيسان) وإن المحكمة قد أنضلت ممثل القاطع المذكور شخصاً ثالثاً للتوضيح منه الذي حضر في الجلسة المؤرخة ٢٠١٢/٨/٨ وأيد صحة صدور الموافقة من قاطع (٩ نيسان) لكون مخزن المدعي يقع على شارع تجاري وبطابقته للشروط والمواصفات وعليه يكون الأمر المطعون فيه والترميم (١٦٠٩٦) في ٢٠٠٩/٩/٨ فيما يخص المدعي غير صحيح وحيث أن الحكم التمييزي قضى بإلغاء الأمر المذكور فيما يتعلق بالأجازة الممنوحة للمدعي فيكون الحكم صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحليل تمييز رسم التمييز وصدر القرار بالأطلاق في ٢٠١٣/٩/٢٥

 الرئيس مدحت المحمود	 العضو فاروق محمد السايدي	 العضو جعفر ناصر حسين
 العضو أكرم زكي محمد	 العضو أكرم أحمد الباياني	 العضو محمود صليب التليباني
 العضو عزاد همام التميمي	 العضو ميثال شaban كوريسي	 العضو حسين أبو النامي